

اغتيال النائب العام لا يتسنى لجماعاتٍ أو أفراد



الثلاثاء 30 يونيو 2015 12:06 م

المستشار عماد أبوهاشم

وفقًا لأصول ومسلمات التحقيق الجنائي التي احترفتها كوكيل ورئيس النيابة العامة و في ضوء ما تعلمته في مادة الأمن الحربي أثناء خدمتي بالجيش كضابط احتياطٍ بجهاز الاستطلاع التابع لإدارة المخابرات الحربية والاستطلاع فإنه - وبثقةٍ كبيرةٍ جدًّا - يمكنني أن أقول : إن استهداف موكب النائب العام بعبوةٍ ناسفةٍ لا يتسنى إلا لأجهزةٍ احتراافيةٍ عالية التحريب كأجهزة الاستخبارات مثلًا ؛ ذلك أن إدارة السيناريو الذي تم به الحادث يتطلب معلوماتٍ غايَةً في الدقة عن نقطةٍ في خط سير الهدف يتأكد - بالدليل القاطع - مروره بها في الزمان والمكان المحددين للتنفيذ ، وهذا لا يتأتى إلا بمراقبته مدةً طويلةً لرصد تحركاته أو عن طريق معلوماتٍ يتم الحصول عليها من الدوائر القريبة منه و التي تكون على علمٍ مسبقٍ بتلك التحركات .

ومن المعروف بالضرورة أنه وفقًا للمبادئ الأمنية المستقرة في تأمين الأشخاص فإنه يتعين تغيير محل إقامة المعهود بحراسته وخط السير اليومي له وتوقيت تحركه ذهابًا وإيابًا من فترةٍ إلى أخرى للحيلولة دون رصد نقطةٍ يمكن استهدافه منها ، كما يتعين - أيضًا - تغيير طاقم الحراسة المكلف بتأمينه بشكلٍ دوريٍ للحيلولة دون رصد أفرادهم وتجنيدهم للحصول منهم على معلوماتٍ تفيد في ذلك الصدد ، فضلًا عن أن الكشوف الدورية لفرق الحراسة التي تتعاقب على حراسته تكون سريةً للغاية ولا يعلم بها أفراد الحراسة أنفسهم إلا وقت تسلم الأمورية بالفعل ، وهناك الكثير من الاحتياطات الأمنية والإجراءات الاحترازية التي لا يتسع المقام لذكرها بالتفصيل ولكنني أكتفي بأهمها وأكثرها ارتباطًا بالحادث ، لكن ما أقوله لكم : إن اغتيالًا كهذا لا يمكن أن يتم إلا من داخل المنوط بهم حراسة الهدف أو نتيجة خللٍ أمنيٍّ كبير وقع منهم عن خطأٍ أو عن عمدٍ .

و بالتالي - وبناءً على ما تقدم - فإن اغتيال النائب العام وفقًا للسيناريو المطروح - إذا ما رُوِّعت الاحتياطات والتدابير الأمنية المتعارف عليها - يكون غايَةً في الصعوبة بمكانٍ على أجهزة المخابرات المتطورة ، فما بالنا بالجماعات والأفراد الذين يتخفون عن أعين أجهزة الأمن التي ترصدهم ليل نهار لتفتك بهم ؟ لكن السؤال الذي يطرح نفسه ، لماذا اختيرت شخصيةً قضائيةً مثل النائب العام في ذلك التوقيت بالذات قبيل الحراك الثوري المرتقب في 30 يونيو الحالي ؟ هل ذلك كان لإلباس قضاة العسكر ثياب المظلومين المُعَدِّدى عليهم وجعلهم من الشهداء من أجل تحسين صورة القضاء في مصر بعد أن أضحي القضاة قتلًا ظالمين ولتبرير ما سيأتي من أعمال عنفٍ تتطلب غطاءً شرعيًا من القضاء أم أن مدبري ذلك الحادث يريدون أن يضعوا عقبه تُعرقل الحراك الثوري القادم ؟

#المستشارعمادأبوهاشم رئيس محكمة المنصورة الابتدائية - عضو المكتب التنفيذي لحركة قضاة من أجل مصر - عضو المجلس الثوري المصري .